TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/1
15 November 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية
جنيف، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
البند ٢ من جدول الأعمال

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

أولاً - جدول الأعمال المؤقت

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- المشاريع: القضايا المتعلقة بوضع استراتيجية لتنمية المشاريع

٤- الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية وتقييم الكفاءة في التجارة

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأي إعداد ضروري عن طريق اجتماعات الخبراء

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

ثانياً - شروح جدول الأعمال المؤقت

البند ١ - انتخاب أعضاء المكتب

١- تنص المادة ١٨ من النظام الداخلي للجان الرئيسية لمجلس التجارة والتنمية على ما يلي: "تنتخب اللجنة من بين ممثلي أعضائها، في بداية الجلسة الأولى لكل دورة عادية، رئيساً وخمسة نواب للرئيس ومقرراً، يتكون منهم مكتب اللجنة. وتراعي المراعاة الواجبة، في انتخاب أعضاء المكتب، ضرورة كفالة التوزيع الجغرافي العادل". وعلاوة على ذلك، تبيِّن المادة ١٩ ما يلي: "يتكون مكتب اللجنة من سبعة أعضاء، منهم أربعة أعضاء من المجموعتين ألف وجيم مجتمعتين، وعضوان من المجموعة باء، وعضو واحد من المجموعة دال، وهي المجموعات المشار إليها في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) بصيغته المعدلة" (ترد القوائم المنقحة بأسماء الدول والمرفقة بقرار الجمعية العامة في تقرير الدورة الثالثة والأربعين للمجلس، TD/B/43/12 (المجلد الأول)). وعملاً بتلك الترتيبات، يُطلب إلى اللجنة أن تنتخب رئيساً وخمسة نواب للرئيس ومقرراً لتكوين مكتب دورتها الأولى.

البند ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢- وافق مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الثالثة عشرة (٨ تموز/يوليه ١٩٩٦)[1] على جدول الأعمال المؤقت الوارد في الفرع "أولاً" أعلاه. وحسبما ورد في الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد، ستتاح للجنة خمسة أيام عمل، من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وفي الجلسة العامة الأولى، المقرر عقدها في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، سيدلي الأمين العام للأونكتاد أو ممثله ببيان افتتاحي، يليه تقديم للبند ٣ ومناقشة عامة لهذا البند. ويُقترح تخصيص الجزء المتبقي من يوم الاثنين ٢٠ كانون الثاني/يناير وصباح يوم الثلاثاء ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ للمناقشات الرسمية وغير الرسمية بشأن البند ٣. وبعد ظهر يوم الثلاثاء ٢١ كانون الثاني/يناير، ومع مواصلة النظر في البند ٣، تبدأ اللجنة كذلك النظر في البند ٥ من حيث ارتباطه بالبند ٣. وفي صباح يوم الأربعاء ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، تكمل اللجنة النظر في البند ٣. وبعد ظهر يوم الأربعاء ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، سيُدلى ببيان لتقديم البند ٤ من جدول الأعمال. ويستمر النظر في هذا البند، في إطار رسمي وغير رسمي، حتى بعد ظهر يوم الخميس ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وبعد ظهر يوم الخميس ٢٣ كانون الثاني/يناير، تبدأ اللجنة النظر في البند ٥ من حيث ارتباطه بالبند ٤. وتكمل اللجنة النظر في البندين ٤ و٥ صباح يوم الجمعة ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ويخصص بعد ظهر يوم الجمعة ٢٤ كانون الثاني/يناير لاعتماد تقرير اللجنة.

البند ٣ - المشاريع: القضايا المتعلقة بوضع استراتيجية لتنمية المشاريع

٣- وافق مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الثالثة عشرة، على شروح هذا البند الوارد نصها فيما يلي: "إن الديناميات الجديدة في مجال الانتاج وتنمية المشاريع التي تولدت عن العولمة والتحرير والتغيير التكنولوجي قد ركزت الاهتمام على الحاجة إلى أن تُوضع وأن تُعتمد من قبل البلدان النامية والبلدان الأخرى استراتيجية وطنية شاملة ومتماسكة لتنمية المشاريع، مع التركيز بوجه خاص على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي ستمكنها من بناء مؤسساتها كأداة أساسية من أدوات التنمية واشتراكها المعزَّز في الاقتصاد العالمي. وبينما تتسم مثل هذه الاستراتيجية بالأهمية بالنسبة إلى البلدان على جميع مستويات

التنمية فإنها ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً التي تفتقر إلى قطاع ناضج من المشاريع أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تحتاج إلى بناء مثل هذا القطاع. وسيُوجه الاهتمام إلى العناصر الرئيسية لمثل هذه الاستراتيجية، بما في ذلك الآثار الناجمة في مجال السياسة العامة والمؤسسات بغية المساهمة في تحديد خيارات السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي، وتعزيز دور المؤسسات المحلية في التنمية وفي الاقتصاد العالمي. وستتيسر المناقشة بشأن هذه القضية بفضل تبادل الخبرات ذات الصلة. وستجري الاشارة بوجه خاص إلى '١' دور الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص في تعزيز تنمية المشاريع؛ '٢' تدابير الدعم الرامية إلى رعاية إنشاء المشاريع وتعزيز تنميتها وكفاءتها وقدرتها على المنافسة وتدويلها، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك عن طريق إقامة الروابط فيما بين المشاريع على الصعيدين المحلي والدولي، وقضايا العلاقات المتبادلة بين تنمية المشاريع والتكنولوجيا؛ و'٣' التدابير الرامية إلى تناول آثار سياسات التكيف الهيكلي في تنمية المشاريع"[٢].

٤- وبناء على ذلك، فإن التقرير المقدم إلى هذه الدورة من دورات اللجنة، والوارد في الوثيقة TD/B/COM.3/2 يناقش ما يلي:

'١' أهم التطورات وما يرتبط بها من قضايا السياسة العامة فيما يتعلق بالطابع المتغير للمشاريع وللمنافسة الدولية؛

'٢' العوامل الوطنية المحدِّدة لتنمية المشاريع والقدرة على المنافسة في البلدان النامية، مع الإشارة بوجه خاص إلى أقل البلدان نمواً، وكذلك في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛ و

'٣' القضايا الرئيسية المتعلقة باستراتيجية لتنمية المشاريع، بما في ذلك تحديد مجالات العمل المقبل بالنسبة لكل قضية، وكذلك الآثار المترتبة بالنسبة للسياسة العامة.

ويمكن أن تتمخض عن هذا الموضوع الأخير مواضيع يتم بشأنها تبادل الخبرات الوطنية بين البلدان في إطار اللجنة، الأمر الذي يمكن أن يساعد في تحديد عناصر السياسات العامة اللازمة لصياغة استراتيجيات تنمية المشاريع، وتحديد إجراءات العمل الدولي الداعم. وقد ترغب اللجنة كذلك في اتخاذ قرار بشأن برنامج العمل المقبل، بما في ذلك تحديد مواضيع معينة لتبحثها اجتماعات الخبراء بمزيد من التفصيل.

البند ٤ - الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية وتقييم الكفاءة في التجارة

٥- يرد فيما يلي نص شروح هذا البند التي وافق عليها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الثالثة عشرة: "يتمثل الدور الأولي الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا القطاع في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل هذه البلدان نمواً والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية في توليد الخدمات الداعمة للتجارة مثل الجمارك والنقل والشؤون المصرفية والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية أو المعلومات المتعلقة بالتجارة والتي يتم تطويعها وفقا لاحتياجاتها الخاصة. والعديد من هذه المجالات عينتها أيضاً ندوة الأمم المتحدة الدولية المتعلقة بالكفاءة في التجارة المعقودة في كولومبوس في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، بوصفها مجالات قادرة على أن تحسن بشكل ملحوظ الاشتراك في التجارة الدولية (ولا سيما اشتراك

الجهات الفاعلة الأضعف والأصغر حجماً). وبوسع اللجنة أن تسهم، في إطار كل قطاع من هذه القطاعات، في تعيين الأولويات المتصلة بقضايا السياسة العامة ذات العلاقة بالموضوع والتدابير العملية للاسراع بتعزيز أهداف الكفاءة في التجارة على الصعيد العالمي مع إيلاء الاهتمام الخاص بأقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق ستكون اللجنة في وضع يسمح لها ببحث امكانية دعوة خبراء إلى الاجتماع وتناول القضايا القطاعية والمشتركة بين القطاعات ذات الصلة بمتابعة ندوة الأمم المتحدة الدولية المتعلقة بالكفاءة في التجارة. وبالاعتماد على حصيلة هذا العمل وعمل اللجنة ذاتها، ستتولى اللجنة عندئذ مسؤولية تحديد واستغلال الفرص المتعلقة بالسياسة العامة التي تعينها عملية تقييم الكفاءة في التجارة التي دعا الأونكتاد التاسع إلى اجرائها. وستضع اللجنة في الاعتبار التعاون الوثيق بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومركز التجارة الدولية وغير ذلك من المنظمات الدولية ذات الصلة فيما يخص هذه القضايا. ومن المجالات ذات الأهمية البالغة والعاجلة بالنسبة إلى معظم البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مجال المرور العابر الذي اكتسب الأونكتاد في مضماره تجربة عملية (عن طريق برامج مثل نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، وعمله المتصل باتفاقات الممرات) فضلا عن توافر التكنولوجيات الجديدة، وهو مجال يمثل رأس مال يمكن أن يؤتي أُكله بسرعة. ويُقترَح أن تقوم اللجنة بعقد اجتماع أول للخبراء لتحديد السبل والأدوات اللازمة لتبسيط تنفيذ اتفاقات المرور العابر"[٣].

٦- وبناء على ذلك، فإن التقرير المقدم إلى هذه الدورة من دورات اللجنة، والوارد في الوثيقة TD/B/COM.3/3، يتضمن ثلاثة أجزاء:

'١' يصف الأساس المنطقي لعمل الأونكتاد وفلسفته وطابعه الإبداعي، بوجه عام، في ميدان الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة، وارتباطه باحتياجات الجهات الفاعلة الأصغر حجماً في اقتصاد يتجه نحو العولمة؛

'٢' يصف عمل الأونكتاد في كل مجال من المجالات الستة الداعمة للتجارة التي عالجتها ندوة الأمم المتحدة الدولية المتعلقة بالكفاءة في التجارة (الجمارك، والنقل، والشؤون المصرفية والتأمين، وتيسير التجارة، والمعلومات المتعلقة بالتجارة، والاتصالات السلكية واللاسلكية) وكذلك في ثلاثة مجالات رئيسية مشتركة بين القطاعات (المرور العابر، وتنمية الموارد البشرية، والمسائل القانونية). وبالنسبة لكل مجال من هذه المجالات، يقدم التقرير إجابات عن الأسئلة الثلاثة الرئيسية التالية: ما هي القضايا التي تُعالج؟ وما هي الإجراءات المزمع اتخاذها وما هو تأثيرها على التنمية؟ وما هي، في السنة المقبلة، أولويات الأونكتاد، وما هي النتائج المتوقعة؟

'٣' يقدم مقترحات عملية بشأن عمل اللجنة والأونكتاد في المستقبل، مع الاهتمام بوجه خاص بعملية تقييم الكفاءة في التجارة التي دعا الأونكتاد التاسع إلى إجرائها.

البند ٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأي إعداد ضروري عن طريق اجتماعات الخبراء

٧- يتبيَّن من الفقرتين ١٨ و١٩ من تقرير الدورة الثالثة عشرة لمجلس التجارة والتنمية أن مشروع جدول الأعمال المؤقت وشروحه للدورة الأولى للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية قد تمت الموافقة عليه بناء على ما رئي من أنه ينبغي، عند قيام اللجنة بتناول البندين ٣ و٤، إجراء استعراض للأعمال التي ينبغي الاضطلاع بها في المستقبل وأن الوثائق التي تُعد من أجل هذين البندين ينبغي أن تشمل أيضاً برنامج العمل المقبل المقترح للجنة. وقد ترغب اللجنة في إعداد جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية على أساس مداولاتها في دورتها الأولى. وفي الجدول الزمني الإرشادي لاجتماعات الأونكتاد في عام ١٩٩٧، تقرر بصفة مؤقتة عقد الدورة الثانية للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية في الفترة من ١ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

البند ٦ - مسائل أخرى

٨- قد ترغب الوفود في أن تطرح، في إطار هذا البند، أي مسألة لم تشملها البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال.

البند ٧ - اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

٩- سينظر مجلس التجارة والتنمية في تقرير اللجنة في دورته التنفيذية السابقة للدورة الرابعة والأربعين.

الحواشي

(١) تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثالثة عشرة (TD/B/EX(13)/2)، المرفق الثالث - جيم.

(٢) المرجع نفسه، البند ٣.

(٣) المرجع نفسه، البند ٤.

- - - - -